الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٧
المعقودة يوم الأربعاء
١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١١/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس: السيد دي روخاس (فنزويلا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/52/SR.7
21 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

97-82076

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/١٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد ديسيكو (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده يرحب بما يهدف إليه الأمين العام من إعادة تأكيد الالتزام بالتقدم والتنمية الاقتصاديين والاجتماعيين باعتبارهما المقصد الرئيسي للأمم المتحدة. إن مشكلتي الفقر وعدم المساواة التي لا تزال بلدان كثيرة مبتلاة بهما ترجعان إلى حد ما إلى وجود بيئة اقتصادية خارجية مناوئة.

٢ - وأردف قائلا إن وفده يدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها إزاء جدول أعمال القرن ٢١. لقد كانت نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة مخيبة للآمال نظرا إلى عدم التوصل إلى اتفاق شامل. ولا بد من ممارسة ضغوط سياسية على الشركاء الإنمائيين بشكل عاجل للوفاء بالتزاماتهم بتوفير الموارد المتفق عليها بموجب جدول أعمال القرن ٢١. ولا بد من تدعيم مرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣ - واستطرد قائلا إن منطقة الجنوب الأفريقي تستجيب للتحديات البيئية التي تواجهها عن طريق التوفيق بين سياسات الطاقة الوطنية والنهج المتبعة إزاء الإدارة المستدامة للموارد المائية. ومن أجل ذلك، صدقت جنوب أفريقيا مؤخرا على اتفاقية مكافحة التصحر، وشاركت في إنشاء استراتيجية أمن غذائي إقليمية جديدة. وجنوب أفريقيا ملتزمة، جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بتحقيق التكامل الشامل فيما بين اقتصاداتها كوسيلة لزيادة الآفاق الإنمائية المرتقبة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغما عن الأمارات المشجعة للنمو الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في الجماعة، فلا تزال المنطقة تواجه تحديات مثبطة للهمم. واستباقا لآثار النينيو المحتملة على المناخ، فقد استُحثت البلدان الأعضاء في الجماعة على التأهب لحدوث حالة جفاف واسعة الانتشار.

٤ - السيد رحمة الله (السودان): قال إن وفد بلده سيقتصر على إبراز تلك القضايا المدرجة في جدول أعمال اللجنة التي يوليها أهمية خاصة.

٥ - وذكر أن اللجنة الثانية هي من بين اللجان الرئيسية للجمعية العامة، المعنية بشكل أوثق بمبادرة الأمين العام بشأن إصلاح المنظمة وتجديدها. ولذلك فإن وفده يأمل أن يولى لعمل اللجنة ما يستحقه من أهمية باستمرار. كما أن وفده يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل لكسمبرغ، متحدثا نيابة عن البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي تفيد بأن الهدف من الإصلاح ليس تقليل النفقات وإنما تحويل المنظمة إلى أداة أكثر فاعلية تخدم جميع شعوب العالم، وبأنه لا ينبغي للمناقشة الدائرة حول الإصلاح أن تصرف الانتباه عن جدول أعمال اللجنة الثانية، وأن أقل البلدان نموا، وبخاصة الواقعة منها في أفريقيا، لا تزال تعاني من التهميش، وأنه يجب اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة تمتع كافة البلدان وكافة القطاعات الاجتماعية بمنافع العولمة.

٦ - وأردف أن السودان يسلّم، مثله في ذلك مثل البلدان النامية الأخرى، بأن العولمة حقيقة يجب إدراك أبعادها ودلالاتها، وأنه يجب تهيئة الظروف الموضوعية للمشاركة الفعالة فيها. ومن أجل ذلك، يجب على الشركاء الإنمائيين أن ييسروا اندماج البلدان النامية في العولمة عن طريق تزويدها بالمساعدة اللازمة، وبالدرجة الأولى المعرفة التكنولوجية، والدعم المالي والتقني، والفرص الأحسن للتجارة.

٧ - وأضاف أن قضية السلم والتنمية تحظى بأولوية في اهتمامات حكومة السودان. وقد شدد الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا على العلاقة التي لا تنفصم ما بين السلم والتنمية. وحسبما أشار إليه وزير خارجية السودان، فقد حل السلم والاستقرار في كل مكان تقريبا في السودان بعد اتفاق السلم الموقَّع في نيسان/أبريل ١٩٩٧ فيما بين الحكومة وقادة سبعة من الفئات المتحاربة في الجنوب. وقد بدأ سريان الاتفاق، وتواصل الحكومة وقادة الفئات جهودهم لاستكمال عملية السلم، كما تُبذل الجهود من خلال السلطة الحكومية الدولية للتنمية من أجل التفاوض مع إحدى الفئات التي لم تنضم بعد إلى العملية.

٨ - وذكر أن الاقتصاد السوداني حقق نتائج إيجابية على مدار السنة الماضية، إذ انخفض التضخم من ١١٤ في المائة إلى ٢٨,٥ في المائة وارتفع معدل النمو إلى ٥,٥ في المائة، واستقرت أسعار الصرف، وتم الوفاء بجداول تسديد الديون. وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، صنَّف صندوق النقد الدولي أداء الاقتصاد على أنه ممتاز، وتم التوصل إلى اتفاق فيما بين الحكومة والصندوق بشأن برنامج جديد لعام ١٩٩٨.

٩ - واستطرد قائلا إن هذه الإنجازات كانت مصحوبة بتضحيات كثيرة تحملها شعب السودان بجلد. وقال إن وفده يناشد المؤسسات المالية الدولية بتوفير درجة أكبر من الشفافية بالنسبة للشروط المقدمة لتخفيف أعباء المديونية. كما أنه يناشد المجتمع الدولي والبلدان المانحة والشركاء الإنمائيين بمساعدة السودان ودعمه خلال فترة السنوات الانتقالية الأربع التي أنشأها اتفاق السلم ابتغاء تعزيز السلم والاستقرار والمساهمة في إنجاز التنمية المستدامة في البلاد.

١٠ - السيد علي (باكستان): أشار إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي للجميع من الغايات الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة. فقد رأى مؤسسوها وجود علاقة ما بين التقدم الاقتصادي والعمل الجماعي لتجنب الحروب. غير أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في نصف القرن الماضي كان معوجا واستبعاديا حيث لم يحقق الوفرة سوى أقلية من البلدان. ورغم أن معدلات الناتج الاقتصادي الحالية تعتبر أعلى ما بلغته في ٢٠ سنة، فإن ٣ بلايين من شعوب العالم تعيش على دخل يقل عن ٢ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم، ويعاني ١٠٠ مليون نسمة من الجوع يوميا. وقد اعتقد الكثيرون بأن قيام درجة أكبر من التنافس العالمي ستجلب نموا أسرع مقرونا بدخل ومستويات معيشة أعلى، إلا أن هناك شواهد متصاعدة على أن النمو البطيء والتفاوتات المتزايدة قد أصبحت سمات دائمة للاقتصاد العالمي.

١١ - وأضاف أن آثار عمليتي العولمة والتحرير المتلازمتين على البلدان النامية كانت مختلطة. فقد استطاع البعض منها أن يستفيد من خلال التدفقات الاستثمارية المتزايدة والصادرات المزدهرة والارتفاع

الملحوظ في دخل الفرد. إلا أن النمو الاقتصادي كان هشا حتى في حالات النجاح. وقد تواصل تحرير التجارة والسلع بشكل أبطأ في تلك القطاعات التي تتمتع البلدان النامية فيها بقدرة تنافسية أكبر. وقد ازدادت الحالة تعقيدا بالزيادة التي حدثت في التدابير الحمائية. وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فإن هناك خطرا حقيقيا بحدوث تراجع يمكن أن يقضي على فوائد الإصلاحات الاقتصادية التي تحققت مؤخرا.

١٢ - وذكر أن أكبر التحديات الراهنة هو تحدي التضمين، في المشاركة في منافع العولمة وفي صنع القرارات التي تمس حياة الملايين من الناس في البلدان النامية. وقال إن من رأي وفده أن الجمعية العامة توفر آلية متعددة الأطراف منصفة وفعالة من أجل تنسيق السياسة الاقتصادية الكلية. فلم تقسم الأمم المتحدة إلى مانحين ومتلقين وإنما شُكلت من دول ذات مسؤوليات متمايزة يتوجب أن يسلّم بها الكافة ويتقبلونها.

١٣ - السيد كاستيللو (الجمهورية الدومينيكية): قال، بعد وصف بيئة اقتصادية في منطقة أمريكا اللاتينية التي يمكن القول بأنها تتسم بنمو مطرد وإن يكن غير متوازن، إن عبء خدمة ديونها الخارجية لا يزال يمثل لبلدان المنطقة عقبة جسيمة أمام النمو. إذ أنها تحد من قدرتها على حشد رأس المال واستثماره في المشاريع الإنمائية، وعلى تطبيق سياسات مالية مرنة مواتية لمشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو ما يعتبر وسائل هامة لمعالجة البطالة ونقص الفرص.

١٤ - واستطرد قائلا إن بلدان المنطقة شرعت في عملية شاملة لإصلاح الدولة وتحديثها تنطوي على إنشاء مؤسسات ديمقراطية وعلاقة جديدة بين الدولة والمجتمع. ولقد تعين على الجمهورية الدومينيكية، في إطار الجهد الذي بذلته لمواكبة التزاماتها إزاء مديونيتها للمؤسسات المالية الدولية، أن تقلل من استثماراتها في مجالات من قبيل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، فزادت بذلك من دينها الاجتماعي قبالة شعبها. ويفسر ذلك السبب في استحالة تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية حقيقية لشعبها. بيد أن نقص الدعم المالي للقطاع الاجتماعي يمكن أن يقوض عملية نشر الديمقراطية.

١٥ - وأضاف قائلا إنه لا بد من إنشاء آليات فعالة من أجل تحقيق تكامل أكبر بين الشمال والجنوب، ونقل التكنولوجيا والتدفقات المالية، ولتمكين شعوب المنطقة من التخلص من إسار الفقر المدقع.

١٦ - السيد مانغويلا (ليسوتو): قال إن وفد بلده يُعلق أكبر الأهمية على دور الأمم المتحدة في التعاون من أجل التنمية. إن مما يثير الانزعاج أن يرى المرء، في وقت يدنو فيه العالم من قرن جديد، أن جدول الأعمال الدولي لا يزال مثقلا بالمشاكل القديمة المرتبطة بظاهرة الفقر. وفي حين أنه يمكن العثور على المتسولين والمتشردين في البلدان المتقدمة النمو، فإنهم يعتبرون استثناء في تلك البلدان، في حين ينظر إليهم في البلدان النامية في كثير من الأحيان على أنهم القاعدة.

١٧ - وأضاف بأنه رغما عن ذلك فإن المستقبل يبدو، بالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا، مبشرا بأكثر مما كان عليه لفترة طويلة بلا جدال. لقد شهدت بلدان كثيرة في أفريقيا معدلات نمو أعلى، ويبدو أن هذا الاتجاه سيستمر حيث أن الصادرات قد زادت وانخفضت معدلات التضخم ونفذت تدابير الإصلاح بنجاح. بيد أن هذا الأداء الطيب يحدث فيما بين البلدان الأفريقية في بيئة تتسم بتناقص التدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك فإن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى بذل كافة الجهود لتحسين أدائه فيما يتعلق بأهداف المعونة لأقل البلدان نموا.

١٨ - السيد بينو (فنزويلا): رحب بالخطوات المتخذة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة ولتعزيز التنمية الاقتصادية والسلم والديمقراطية التي تمثل الجميع. وينبغي أن تـُفضي "خطة للتنمية" التي اعتمدت مؤخرا إلى المساعدة على تيسير اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. بيد أنه كيما يمكن إنجاز هذا الهدف، فإن ثمة حاجة إلى بيئة اقتصادية دولية تـُعزز التنمية المستدامة وتكفل أن يـُشارك جميع أفراد المجتمع في منافع التقدم. وتحتاج البلدان النامية، على وجه الخصوص، إلى وجود نظام تجارة متعدد الأطراف يقوم على قواعد واضحة وغير تمييزية بغية الاستفادة من عملية العولمة. إن من الظلم، في حقيقة الأمر، أن يتوقع من البلدان النامية أن تتنافس على قدم المساواة مع بلدان أكثر تقدما. ولذلك فإن فنزويلا تؤيد التنفيذ الكامل لاتفاقات جولة أوروغواي التي يتضمن بيانها الختامي تدابير لتخفيف حدة الآثار المعاكسة التي يمكن أن تعود على البلدان النامية من تنفيذ تلك الاتفاقات. وترفض حكومته المحاولات المتكررة المبذولة لسن تدابير حمائية تستند فيما يزعم إلى اعتبارات عمالية أو بيئية. وقال إن حكومته تعتقد بأن المعايير البيئية التي يتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية ينبغي أن تستند إلى مبادئ عدم التمييز والشفافية وإمكانية التبؤ. وفي هذا الخصوص، فإن أحد العناصر الرئيسية لكفالة الشفافية والمصداقية لنظام التجارة العالمي الجديد هو آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

١٩ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بموضوع تمويل التنمية، فإن فنزويلا تؤيد المبادرة الخاصة بعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية. إن قيام بيئة مالية وطيدة أمر هام لبناء الثقة وتوليد التدفقات المالية الضرورية للبلدان النامية. كما ينبغي تدعيم التعاون فيما بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وتشجيع تلك المؤسسات على المشاركة الكاملة في المؤتمر المقترح.

٢٠ - وأضاف بأن إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية هي عبء الدين الثقيل الذي تتطلب خدمته تحويلا للموارد عن الأنشطة الإنمائية. كما أن برامج التكيف الهيكلي التي تنفذها بلدان كثيرة تسببت في تشوهات اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة. ولذلك يجب تنفيذ طرائق جديدة للتسديد من أجل تقليل عبء الدين.

٢١ - وذكر أن حكومته، في هذا الخصوص، قلقة للغاية من جراء الانخفاض المطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي الموارد المتاحة للتنمية بصفة عامة. وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بشكل فعال

لا يمكن أن يتحقق على أساس التضحيات التي تقدمها تلك البلدان وحدها. ولا تزال أشكال التعاون المبتكرة والدينامية فيما بين بلدان الجنوب والتي تشمل القطاع الخاص وتستكمل التعاون فيما بين الشمال والجنوب، تمثل شرطا رئيسيا للتنمية.

٢٢ - وأعرب عن ترحيب فنزويلا بنتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وشدد على الحاجة إلى كفالة التنفيذ الكامل لأهداف القمة على الصُعد الوطنية والدولية وصياغة مدونة دولية بشأن الحق في الغذاء.

٢٣ - وقال ختاما إن حكومته لا تزال على اقتناع بالحاجة إلى مؤسسات متينة وممارسات ديمقراطية كشرط لإنجاز التنمية المستدامة والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي المتحرر. ولذلك فإنها تؤيد الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفساد الرسمي وغسيل الأموال وغير ذلك من أشكال الجريمة الاقتصادية.

٢٤ - السيد مارش (استراليا): قال إنه في السنة الماضية كانت هنالك امارات نمو اقتصادي مشجعة، ويشمل ذلك أفريقيا. وإن الدول التي قامت بإجراءات التكيف الصعبة لسياساتها وحسّنت انفتاح وفعالية آلياتها المتعلقة بالحكم والإدارة قد حققت تنمية ملموسة. وبلغت بعض الأهداف الاقتصادية. وبالرغم من عدم وجود حل بسيط لتحقيق غايات التنمية في عالم يتزايد فيه التنافس والعولمة فإن النمو الاقتصادي رغما عن أنه لا يحدث تلقائيا، فقد أمكن لأولئك الذين أخذوا بطرق اقتصاد كلي موثوقة؛ وأولئك الذين عالجوا البعد الاقتصادي للتنمية جنبا إلى جنب مع مواصلة النمو الاقتصادي؛ أولئك الذين تبنوا تنمية القطاع الخاص المحلي؛ وأولئك الذين سعوا لتحقيق حكم نموذجي ومفتوح ومسؤول أن يحققوا خطوات تقدم ملحوظة.

٢٥ - وأضاف أن بعض البلدان النامية، وخصوصا الأقل نموا، لا تزال تواجه عقبات خطيرة. ففوائد العولمة لم تتوزع بصورة عادلة وفي كثير من الأحيان فإن احتياجات خدمة الدين مرهقة. لذا فإن استراليا تُرحب بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي وضعت لمعالجة تلك المشكلة، وتأمل أن تراها تتسع لتصل إلى أكبر عدد من المستفيدين المؤهلين.

٢٦ - وأردف قائلا أنه بالرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية مهمة، إلا أنها ليست بديلا للعمل الوطني. وإن استراليا قدمت أكثر من ١٠ بلايين من دولارات الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الماضية كمساعدة إنمائية رسمية تركزت على المنطقة التي هي جزء منها. وفي منطقة المحيط الهادئ، على وجه الخصوص، استهدفت المعونة الاسترالية تنفيذ برامج تخفيف الفقر ومعالجة ما نشأ من تحديات بيئية.

٢٧ - ثم أعلن أن حكومته تدرك الاهتمام والأولوية التي يُوليها المجتمع الدولي، وخصوصا الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، لموضوع تغير المناخ، وهي توسع جهودها لتشمل تقليل انبعاثات غاز الدفيئة في استراليا. وسوف تستمر في تقديم المساعدة للبرامج والمشاريع التي تهدف إلى تقليل انبعاثات غاز

الدفيئة، وتسهيل التكيف مع تغير المناخ، وتخفيف الفقر. وقد بلغ الانفاق على تلك البرامج والمشاريع خلال السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ حوالي ٤٧ مليون دولار استرالي.

٢٨ - واسترسل قائلا إنه بما أن مسألة تغير المناخ مشمولة في جدول أعمال اللجنة، وأن الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ستنعقد قريبا، فإن وفد بلده مقتنع بأن اللجنة هي المحفل الملائم لمناقشة المسائل المتعلقة بتغير المناخ.

٢٩ - وقال إن استراليا تؤيد مقترحات الأمين العام بشأن تحسين تركيز العمل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وترحب، بوجه خاص، بمحاولة تحقيق أكبر الآثار على المستوى القطري.

٣٠ - السيد ريبيرا (سنغافورة): قال إن سنغافورة، التي لها أعلى نسبة في العالم من إجمالي التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي، كانت عرضة للعوائق التجارية والممارسات التجارية التقييدية، لذا فهي مهتمة بتعزيز بيئة تجارية دولية صريحة ومفتوحة وحرة. هذا وقد استضافت سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة الدولية، وهي الهيئة الشرعية المتعددة الأطراف الوحيدة لحل النزاعات التجارية. وقد انتهى الاجتماع بالموافقة على خطة عمل للبلدان الأقل نموا شملت تدابير إيجابية لتحسين كامل قدرة البلدان الأقل نموا على الاستجابة لما يتيحه نظام التجارة الدولي من الفرص. كما تشمل الخطة مقترحات لتحسين الظروف لأغراض الاستثمار في البلدان الأقل نموا ولتوفير سبل وصول منتجاتها إلى الأسواق بأسلوب موات ويمكن التنبؤ به من أجل تعزيز توسيع وتنوع صادراتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٣١ - وأضاف أنه بالرغم من أن العولمة قد وصفت بكونها وسيلة لتحقيق مستوى عال من المعيشة، فإنها قد شكلت تهديدا لأولئك الذي استثنوا من فوائدها. وكان من الطبيعي للكثير من البلدان النامية أن تشعر بأن تحرير الاقتصاد سيجعلها رهينة للاقتصادات الأكثر نموا. ومع ذلك، فالبلدان التي اختارت أن تنعزل عن البيئة العالمية السريعة الحركة، سوف تفقد أماكنها في السوق التجارية الدولية. وقد اتخذت سنغافورة قرارا صعبا لتحرير اقتصادها والاندماج في البيئة الاقتصادية العالمية.

٣٢ - ثم أعلن أن ازدياد التجارة الناتج عن تحريرها قد أدى إلى تعجيل النمو ضمن الاقتصادات الأكثر انفتاحا في العالم. وبالرغم من ذلك فقد بات معروفا على نطاق واسع أن البلدان النامية لم تستفد كلية من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي. وظلت مستويات الحماية، في القطاعات ذات الأهمية للبلدان النامية، ومستويات التعريفات في الدول المتقدمة النمو للقطاعات الحساسة مثل النسيج، والملابس، والسلع الاستوائية، والزراعة، عالية. لذلك يبقى الكثير مما يجب عمله لضمان أن تكون للبلدان النامية حصة في نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف. فاتفاقات جولة أوروغواي احتوت ضمنيا جدول أعمال لمفاوضات جديدة في بعض القطاعات، ومن ضمنها الخدمات والزراعة، سوية مع استعراضات عميقة لقواعد منظمة التجارة الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الثقافية وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة. لذا

يجب على البلدان النامية أن تصر على ضرورة أن تشمل المفاوضات الجديدة القطاعات ذات المصلحة بالنسبة لها.

٣٣ - وأردف قائلا إن سنغافورة تؤمن بأن منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تكون بمثابة ركيزة لاقتصاد عالمي حر، حيث أنها تملك السلطة لتفسير قواعدها وفرض تنفيذها، وكذلك للتحقيق في المنازعات المتعلقة بقوانين التجارة وممارستها، وتقديم الحلول لذلك. ويجب على البلدان النامية أن تلتحق بالركب من أجل ضمان الاستجابة لاهتماماتها. والمسألة الحقيقية هي كيفية إبقاء البلدان الأقل امتيازا مربوطة بالاقتصاد العالمي. وبالرغم من أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية له في هذا الصدد دور رئيسي يقوم به، إلا أنه من الضروري أيضا أن تُبذل جهود ثنائية ومتعددة الأطراف، ضمن إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٤ - ثم أعلن أن سنغافورة، حفاظا منها على التزامها بتقاسم خبرتها مع البلدان النامية قد باشرت ١٥ برنامجا تدريبيا مشتركا مع المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو. فبرنامج سنغافورة للتعاون الذي أنشئ في ١٩٩٢، يقوم حاليا برعاية التدريب والزيارات الدراسية لحوالي ٠٠٠ ٢ موظف رسمي سنويا من أكثر من ٨٠ بلدا ناميا. وعلى المستوى الإقليمي، تساهم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وسنغافورة عضو فيها، في عدد من مبادرات التعاون مع مجموعات دون إقليمية أخرى. وقال إن سنغافورة تأمل أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم تام لعقد حلقة عمل بشأن التجارة الدولية والتي اقترحتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ومن الممكن عقد حلقة العمل هذه في نيويورك في سنة ١٩٩٨ في نفس الوقت الذي تكون دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين معقودة.

٣٥ - ثم عاد إلى مسألة تمويل التنمية قائلا إن معدلات الإدخار العالية في بعض البلدان النامية توحي بأن البلدان التي تقدم معدلات منخفضة يمكن أيضا أن تزيد من وفوراتها. فالأسلوب الأفضل فاعلية للاقتصادات النامية في جذب الوفورات الدولية هو اعتماد سياسات محلية مصممة لإيجاد بيئة مشجعة. ومع ذلك، فالكثير من الخطوات الضرورية لإيجاد مثل تلك البيئة تخرج عن مجال قدرات البلدان النامية منفصلة، وتحتاج إلى جهود دولية في مجال السياسات. كما أن المشاكل المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي وحالة الدين للبلدان النامية تستحق أيضا استعراضا جادا.

٣٦ - وأضاف أنه فيما يتعلق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للهجرة الدولية والتنمية، فإن سنغافورة قد عارضته خلال المناقشات بصورة مستمرة، ويرجع ذلك بالدرجة الرئيسية لعدم وجود توافق آراء فيما يتعلق بالأسباب الجوهرية لمشاكل الهجرة الدولية. فالرأي السائد على نطاق واسع بين الحكومات المتحفظة جدا من المقترح هو أن مسائل الهجرة الدولية والتنمية قد نوقشت من قبل في كثير من مؤتمرات الأمم المتحدة، وأنه يمكن استخدام الموارد الشحيحة بصورة أفضل لضمان تنفيذ الالتزامات المتعهد بها فعلا.

٣٧ - واختتم بقوله إن وجهة نظر سنغافورة هي أن الفقر ونقص الفرص في الوطن هو ما يحمل الناس على ترك أسرهم والهجرة للخارج. والأمم المتحدة تملك الإطار المؤسسي والقانوني ضمن وكالاتها ولجانها

المختلفة لمعالجة مختلف جوانب المشكلة. وقد يكون من الأفضل التركيز على ما تم من الاتفاقات في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٣٨ - السيد باليز (اكوادور): قال إن الأمم المتحدة هي المنتدى الملائم لمناقشة مسائل الاقتصاد الكلي والبيئة. فالقضاء على الفقر هو أحد أهم التحديات التي تجابه الجنس البشري؛ وعلى هذا الأساس، فالجميع يتحملون مسؤولية ضمان التحقيق التام لأهداف العقد الدولي للقضاء على الفقر.

٣٩ - ثم أضاف أن أحد مهام الأمم المتحدة الرئيسية هو تعزيز التعاون الدولي. ففي سياق عولمة الاقتصاد العالمي، أصبحت الدول، وبصورة متزايدة، تعتمد كل منها على الأخرى، والتحدي هو تحقيق تنمية اقتصادية عادلة لجميع البلدان، والرفاه للجنس البشري في انسجام مع الطبيعة. لذا يجب على الوكالات المتخصصة أن تكثف جهودها لتحقيق غايات التنمية المستدامة.

٤٠ - ثم أضاف أنه فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية المتوسطة والبعيدة المدى، فإن اكوادور توافق على ضرورة إجراء التكيفات الداخلية والخارجية لغرض الاستفادة القصوى من فرص وفوائد العولمة، وتخفيض المخاطر والتكاليف للبلدان النامية في الوقت ذاته. وقال إن أمريكا اللاتينية بوجه خاص قد عانت من تقلبات تدفقات رأسمال القطاع الخاص، كما أن اكوادور تسعى لإيجاد الظروف اللازمة لجذب تدفقات رأسمالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها وطويلة الأمد. وتُعتبر اكوادور، على أساس معدل نصيب الفرد من الدخل، أحد أكثر البلدان المثقلة بالديون في العالم، كما أن مدفوعات خدمة الديون تستنزف بصورة دائمة الموارد التي كان يمكن استخدامها في استثمارات منتجة. لذا يجب على الجمعية العامة مناشدة البلدان المانحة والبنوك ومؤسسات بريتون وودز أن تتقدم باقتراحات لترتيبات بديلة لسداد المبالغ تأخذ في الاعتبار احترام حق البلدان المثقلة بالديون في التنمية.

٤١ - وعلى هذا الأساس، فالجهود الفردية على مستوى التكيف الاقتصادي الكلي، وتحديث الدولة وتحرير الاقتصاد يجب استكمالها بجهود التكيف والتغيير على المستوى الدولي. ومن أهم المستلزمات لتقوية عمليات الإصلاح والتكيف الداخلي هو الانفتاح والشفافية في الأسواق الدولية، علما أن بعض البلدان المتقدمة النمو ما زالت تتبع سياسات فرض القيود على التجارة. واكوادور تؤمن بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يجب أن يستمر في تعزيز الحوار الحكومي الدولي الموجه نحو ضمان توزيع متوازن لفوائد التجارة، وأنها أيدت الولاية التي أقرت في الدورة التاسعة لذلك المؤتمر.

٤٣ - ثم أردف قائلا إن اكوادور تولي اهتماما كبيرا للاتفاقيات حول تغير المناخ والتنوع البيولوجي. كما يجب على الدول الأطراف أن تنفذ الالتزامات التي تعهدت بها في ريو. وأضاف أن وفد بلده يناشد الدول الصناعية بوجه خاص الالتزام بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة.

٤٤ - واختتم قائلا إن المجتمعات الأصلية والمحلية في اكوادور تستغل الموارد البيولوجية المحلية مع مراعاة ضمان استدامتها لآلاف من السنين، وبذلك فإن لهم حقا شرعيا للمشاركة في الفوائد الناتجة عن أفكارهم وابتكاراتهم.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠